العرب
الجمعة 2021/09/10
السنة 44 العدد 12175

سيطرة القوات السورية على درعا تربك حسابات الأردن

توجس من ميليشيات إيران وموجة لاجئيين محتملة

ينظر الأردن إلى انقلاب موازين القوى في محافظة درعا الحدودية بكثير من القلق والاستنفار، لاسيما وأن سيطرة قوات النظام السوري على المحافظة تسهّل تموضع الميليشيات الإيرانية قرب حدوده الشمالية، كما أنها تنذر بموجة لاجئين محتملة.

عمان – يتابع الأردن المأزوم اقتصاديا بحذر تطورات الأوضاع على حدوده مع سوريا بعد أن استعادت قوات النظام السوري السيطرة على محافظة درعا مهد الثورة ضد نظام الرئيس بشار الأسد.

وبالسيطرة على درعا انقلبت موازين القوى على حدود المملكة الشمالية، حيث باتت الميليشيات الإيرانية التي تقاتل إلى جانب قوات النظام السوري عنصر قلق أمني للمملكة التي تتخوف من استغلال تلك الميليشيات لحدودها من أجل القيام بعمليات داخل أراضيها أو قصف إسرائيل المجاورة، ما يهدد السلام الهش في المنطقة.

سيرجي لافروف

لا نريد أن تستخدم سوريا لمهاجمة أي بلد آخر

ومنذ بدء التصعيد في درعا تحذر المعارضة السورية من اتساع رقعة النفوذ الإيراني في جنوب سوريا أين تنتشر عدة ميليشيات إيرانية في محيط المدينة.

وتتخذ الميليشيات الإيرانية من الفرقة الرابعة التي يقودها شقيق الرئيس السوري ماهر الأسد غطاء لانتشارها في جنوب سوريا.

ودعا الأردن مرارا إلى حل سياسي للأزمة السورية، وهو ما عبر عنه مسؤولوه وساسته في الكثير من المناسبات، لكنه في الوقت ذاته يسعى جاهدا لتجنب أي تداعيات أخرى قد تطاله نتيجة انقلاب موازين القوى في محافظة درعا.

ولا يريد الأردن أن يرى ميليشيات تابعة لإيران أو لبنان أو العراق أو لأي بلد آخر بالقرب من جوار منطقة وبلدة درعا ولا يريد الاتجاه نحو المزيد من الجاهزية العسكرية والاستنفار للتعامل مع وجود مسلحين على بعد لا يقل عن 50 كيلومترا عبر الفاصل الحدودي بين البلدين.

ويشكل وجود ميليشيات إيرانية على الحدود الأردنية أيضا خطرا، خاصة في حال وقوع اشتباك مسلح مع إسرائيل، حيث ستتساقط على الأراضي الأردنية الصواريخ والقذائف والتي ربما تمس سلامة الأردنيين على أراضيهم.

ورغم وجود اتفاق أردني مع الجانب السوري على إبعاد الميليشيات الإيرانية عن الحدود الأردنية مسافة 50 كلم، لكن المعلومات تؤكد وجود هذه الميليشيات ولكن بملابس عسكرية سورية.

وحذر وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف الخميس، في مؤتمر صحافي عقده بموسكو مع نظيره الإسرائيلي يائير لابيد من تحويل أراضي سوريا إلى ساحة لتصفية الحسابات بين دول أخرى. وأضاف لافروف "لا نريد أن تستخدم الأراضي السورية لمهاجمة إسرائيل أو أي بلد آخر".

وتأتي تصريحات لافروف إثر لقاء جمع في وقت سابق العاهل الأردني الملك عبدالثاني بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين كانت الأزمة في درعا وإيران أهم الملفات التي ناقشها الزعيمان.

وتدير موسكو الأوضاع الأمنية في محافظة درعا بعد اتفاق تسوية منذ العام 2018 بين المعارضة وقوات النظام، ما حقق نوعا من الاستقرار على الحدود السورية الأردنية، لكن تغيّر أولويات موسكو سمح للميليشيات الإيرانية بعد سقوط درعا بالتحرك بأكثر أريحية وهو ما تتوجس منه المملكة.

وسبق لوزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي أن حذر من أن الاضطرابات الأمنية في درعا قد تؤدي إلى وجود تفاضل عددي لمجموعات مسلحة معادية للشعبين الأردني والسوري.

ولا تتوقف الهواجس الأردنية عند التهديدات التي تمثلها الميليشيات الإيرانية فحسب وإنما أيضا تتخوف المملكة من موجة لجوء محتملة تعمق متاعبها الاقتصادية والاجتماعية المستفحلة.

ويخشى الأردن من اضطراب أمني يمكن أن يؤدي إلى المزيد من النزوح واللجوء وتلك ورقة تشكل ضغطا كبيرا اليوم على الاقتصاد والبنية التحتية في المملكة.

وتعيش المملكة ظروفا اقتصادية صعبة جراء الأزمات المتتالية في دول الطوق، فاقمتها تبعات ما يجري في جارته الشمالية سوريا، وعززت التطورات الأخيرة التي شهدتها محافظة درعا من حضورها.

والأردن من أكثر الدول تأثرا بالأزمة المستمرة منذ عام 2011، فقد استقبلت أراضيه قرابة 750 ألف لاجئ، توزعوا على مختلف محافظاته ومدنه، فضلا عن وجود عدد مماثل دخلوا قبل بدء الثورة بحكم النسب والمصاهرة والمتاجرة.

وعلى مدار سنوات طويلة لم تغلق عمان أبوابها في وجوه طالبي اللجوء، إلا أنها قررت إغلاق الحدود مع سوريا، التي يصل طولها إلى 375 كلم، بعد تفجيرات الرقبان التي جرت في يونيو 2016، وأودت بحياة 7 عسكريين أردنيين.

والسبت الماضي، ناشد أعضاء في لجنة التفاوض ووجهاء عشائر في مدينة درعا، الملك الأردني عبدالله الثاني، السماح للأهالي بدخول أراضي المملكة، بعد انتهاك النظام لاتفاق وقف إطلاق النار، والتقدم بمطالب إضافية لم يتضمنها الاتفاق بين الطرفين.

ويرجح محللون عدم التفات عمان لتلك المناشدة، خاصة مع الضغط "الهائل" الذي تعاني منه المملكة من تواجد أعداد كبيرة من اللاجئين على أراضيها، لكنهم توقعوا في الوقت ذاته أن يكون لبلادهم دور في حل سياسي يعيد الأمور إلى نصابها، ويحول دون تهجير الآلاف منهم.

الحدود باتت مكشوفة

تثبيت الأحكام بحق مداني قضية الفتنة في الأردن

عمان – أيّدت محكمة التمييز، أعلى هيئة قضائية في الأردن، الخميس، الحكم الصادر بسجن رئيس الديوان الملكي الأسبق باسم عوض الله 15 عاما مع الأشغال المؤقتة، فيما عرف بقضية الفتنة.

وقالت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية إن المحكمة قضت برد التمييز، وتأييد القرار الصادر عن محكمة أمن الدولة، في القضية المرتبطة بالأمير حمزة بن الحسين، الأخ غير الشقيق لعاهل البلاد، الملك عبدالله الثاني.

وفي الحادي عشر من يوليو الماضي، قضت محكمة أمن الدولة بسجن عوض الله، والشريف عبدالرحمن حسن بن زيد، المتهمين الرئيسيين في القضية، 15 عاما مع الأشغال المؤقتة.

وأدانت المحكمة المتهمين بـ"التحريض على مناهضة نظام الحكم السياسي القائم بالمملكة" و"القيام بأعمال من شأنها تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر وإحداث الفتنة"، بالإضافة إلى إدانة الشريف بن زيد بحيازة "مادة مخدرة" (بقصد التعاطي).

وفي الثالث من أبريل الماضي، أعلنت السلطات اعتقال عوض الله وبن زيد و16 متهما آخرين لأسباب أمنية لم توضحها آنذاك.

وقررت النيابة العامة، في الثاني والعشرين من أبريل، الإفراج عن 16 موقوفا بعد توجيه من العاهل الأردني، إلا أن القرار استثنى عوض الله وبن زيد، لاختلاف أدوارهما وتباينها والوقائع المنسوبة إليهما ودرجة التحريض التي تختلف عن بقية المتهمين الذين تم الإفراج عنهم، من دون تفاصيل.

وفي الرابع من أبريل الماضي، أعلنت السلطات أن "تحقيقات أولية" أظهرت تورط الأمير حمزة (41 عاما) مع "جهات خارجية" في "محاولات لزعزعة أمن البلاد" و"تجييش المواطنين ضد الدولة"، وهو ما نفى صحته الأمير.

وتدخل الأمير الحسن، عم الملك، لاحتواء الخلاف داخل الأسرة الهاشمية، لتجنب محاكمة الأمير حمزة، وهو ما حدث بالفعل، حيث أسفر مسعاه عن توقيع الأخير رسالة أعلن فيها الولاء للملك عبدالله الثاني.

وتحدث الملك في رسالة بثها التلفزيون الرسمي في السابع من أبريل عن "فتنة وئدت".

وسمّى الملك عبدالله الأمير حمزة ولياً للعهد عام 1999 بناءً على رغبة والده الراحل عندما كان نجله الأمير حسين في الخامسة، لكنه نحّاه عن المنصب عام 2004 وسمى عام 2009 نجله حسين وليًا للعهد.

وأحدثت هذه القضية التي عُرفت بقضية الفتنة صدمة في البلاد لأنها كشفت خلافات داخل الأسرة الهاشمية الحاكمة التي ظلت في السنوات الأخيرة ركيزة للاستقرار في منطقة مضطربة.

هيكلة الظهير السياسي لا يحمي الحكومة السودانية من خطر التفكك

الخرطوم – تكررت محاولات السلطة في السودان لتوحيد صفوف الظهير السياسي للحكومة الانتقالية ممثلا في قوى الحرية التغيير، غير أن جميع المحاولات تركت ثقوبا عديدة ما زالت تهدد البنية الأساسية لحكومة تمر بعثرات مختلفة منذ تشكيلها، ما يزيد من هشاشة المرحلة الانتقالية التي تعاني جراء تصدعات بعض القوى السياسية.

ووقع أكثر من 43 حزبا ومنظمة وتكتلا سياسيا على الإعلان السياسي لوحدة تحالف قوى الحرية والتغيير الأربعاء، وتدشين هياكل تحالفية لقيادة المرحلة المقبلة.

ولن تتمكن هذه الخطوة من إنهاء حالة التشظي وإقناع كافة القوى الموقعة على ميثاق التحالف الأساسي، فما زالت هناك قوى وأحزاب وحركات لديها تحفظات بما يضع المزيد من الأشواك على طريق إعادة هيكلة التحالف الحاكم وتفعيل أدواره.

ويتوقع متابعون أن تستمر معاناة الحكومة، حيث وجدت نفسها بلا ظهير يدعمها ويراقب أعمالها ويدفعها نحو تنفيذ الرؤى والخطط التي أعلن عنها رئيس الحكومة عبدالله حمدوك مرارا.

واعتبر رئيس الحكومة أن الإعلان السياسي الجديد "خطوة تاريخية جريئة في الاتجاه الصحيح، وتتسق مع مبادرته الوطنية (الطريق إلى الأمام) في طريق الوحدة".

ورفضت قوى فاعلة في قوى الحرية والتغيير التوقيع على الإعلان السياسي بالرغم من محاولات إقناعها بالحضور، منها أحزاب فاعلة في كتلة نداء السودان، واللجنة الفنية لإصلاح قوى الحرية والتغيير التي تضم 28 حزبا ومنظمات من المجتمع المدني، بجانب حركات فاعلة في الجبهة الثورية.

وتعددت أسباب الرفض بين قوى رأت أن الإعلان الجديد انحياز لمجموعة من الأحزاب والحركات التي تشارك في الحكومة باعتباره يضع سلطة اتخاذ القرار بيد المجلس المركزي الذي يضم 21 حزبا فقط من أصل 79 حزبا وحركة وتنظيما سياسيا، فضلا عن عدم الوصول إلى صيغة توافقية للإعلان تضمن التوافق على أسس مبدئية للخطوات المقبلة بالمرحلة الانتقالية.

وقال عضو اللجنة الفنية لإصلاح قوى الحرية والتغيير، البشرى الصائم، إن "اختطاف القرار من جانب حفنة من الأحزاب تمثل المجلس المركزي تسبب في عدم القدرة على لم شمل جميع القوى المنضوية داخل التحالف، وجرى التراجع عن النقاط المشتركة المتفق عليها ومنها عقد مؤتمر تأسيسي كان من المقرر أن يعيد هيكلة التحالف ويناقش القضايا التي تمر بها فترة الانتقال، ويضع خططا واضحة لمعالجة الخطوات المتبقية من المرحلة الانتقالية".

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن "القوى التي وقعت على الإعلان السياسي لديها رغبة في عقد مؤتمر تداولي يحدده المجلس المركزي فيما طرحت قوى غير ممثلة في المجلس الرجوع إلى الميثاق الأساسي للتحالف، وهو أمر لم تتم الاستجابة له".

وهناك مجموعة داخل التحالف تحاصر رئيس الوزراء بالمحاصصة التي جرى على أساسها تشكيل الحكومة الثانية، ولا يجد حمدوك قدرة على استيعاب كافة القوى، وإن لم يكن هناك تعديل على طريقة إدارة التحالف الحكومي فالتفكك سيكون مصيره، خاصة أن السير في المسار الحالي قاد إلى تفتيت الجبهة الثورية التي تضم حركات مسلحة وتنظيمات سياسية.

البشرى الصائم

اختطاف القرار تسبب في عدم القدرة على لم الشمل

عمار عوض

الإعلان السياسي مبادرة ترمي إلى لملمة صفوف التحالف الحاكم

وحذرت قوى عديدة رفضت التوقيع على الإعلان السياسي حمدوك من إمكانية حدوث انقسامات كبيرة، مؤكدة أن الخطوة تتنافى مع مبادرته التي حاول بها لمّ الشمل، واستمرار الخلافات المدنية – المدنية، والمدنية – العسكرية والصراعات القبلية والجهوية سوف تقود إلى تفكيك الحكومة ذاتها.

ويجد حمدوك نفسه أمام حاضنتين، الأولى تتمثل في الأحزاب والحركات المسلحة التي لديها وزراء يشكلون حكومته ويمثلون أولوية بالنسبة إليه، لأنه يستهدف عدم إثارة أزمات معها تؤثر على عمل الحكومة.

وأضحت الحاضنة الثانية وهمية وليس لها حضور في الواقع وتتكون من أطياف متباينة تمثل القوى الموقعة على ميثاق قوى الحرية والتغيير، ويريد حمدوك السيطرة عليها لكن لم تعد لديه القدرة على استيعابها سياسيا.

وقد تواجه الحكومة تيارات جديدة معارضة لها من نفس القوى التي كانت تدعمها، على غرار الحزب الشيوعي وتجمع المهنيين بما يساهم في اتساع دائرة المعارضة وتعريض الحكومة لضربات يصعب الصمود أمامها بسبب هشاشة هياكلها الداخلية.

وحاولت الأحزاب الموقعة على الإعلان الدستوري، وأبرزها حزب الأمة القومي، وحزب المؤتمر والبعث الاشتراكي والتجمع الاتحادي والحركة الاتحادية وبعض حركات ومنظمات الجبهة الثورية، مغازلة لجان المقاومة بتأكيدها العمل معها وتوسيع دائرة المشاركة ومعالجة قضايا الشباب ومتابعة قضايا الشهداء والجرحى والمفقودين.

وأوضح المحلل السياسي عمار عوض أن ما يسمى بـ"حراك توحيد القوى السياسية" يسير في طريقين، "الأول يرتبط بالإعلان السياسي الذي يستهدف جمع حزب الأمة والجبهة الثورية وباقي القوى الممثلة في المجلس المركزي في جبهة واحدة، حتى لا يكون هناك تعارض في سياسات الحكومة وتوجهاتها".

وأشار في تصريح لـ"العرب" إلى أن "المسار الثاني يتمثل في مبادرة حمدوك بهدف تأسيس حاضنة سياسية للحكومة تحت رايته، وأن الإعلان السياسي هو جزء من المبادرة التي ترمي إلى لملمة صفوف التحالف الحاكم وتوسعته لتحصين الحكومة، غير أن فشل كلا الطريقين سوف يؤثر بشكل مباشر على تماسك الحكومة".

مسار ثوري متعثر

أوروبا مستعدة لتقديم المزيد من الدعم إلى لبنان

بيروت – أعرب رئيس اللجنة العسكرية في الاتحاد الأوروبي الجنرال كلاوديو غراتسيانو الخميس عن استعداد الاتحاد لتقديم المزيد من الدعم إلى لبنان.

وشدد غراتسيانو عقب لقائه على رأس وفد عسكري الرئيس اللبناني ميشال عون على أهمية استمرار الاستقرار في لبنان عامة، والمنطقة الجنوبية (على الحدود مع إسرائيل) خصوصا.

ورحب عون بأي دعم يقدمه الاتحاد الأوروبي للمساعدة على تجاوز الظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة التي يمر بها اللبنانيون نتيجة تراكم الأزمات خلال السنوات الماضية.

وتعصف بلبنان منذ نحو عامين أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخه الحديث، ما أدى إلى انهيار مالي وشح في الوقود والأدوية وسلع أساسية أخرى، جراء نفاد النقد الأجنبي المخصص لاستيراد السلع الأساسية لدى المصرف المركزي.

ودعا الرئيس اللبناني إلى مساعدة المؤسسات الأمنية اللبنانية، وفي مقدمها المؤسسة العسكرية لتجاوز الأزمة، وإعادة اللاجئين السوريين في لبنان إلى المناطق الآمنة في بلادهم، وتقديم المساعدات الاجتماعية والانسانية لهم هناك.

وأكد أن لبنان ملتزم بالقرارات الدولية ذات الصلة به، وما يحصل من حين إلى آخر على الحدود الجنوبية محصور في إطار ضيق لا يتجاوز قواعد الاشتباك.